دير الزور

شمال شرق سوريا.. من هشاشة الحرب إلى قلب التنمية والاستثمار

الكاتب
د. عبد الباسط ابو نبوت
عضو في شبكة سوريا مورس الإخبارية

تاريخ النشر
18 سبتمبر 2026

لم تعد عملية إعادة الإعمار في سوريا مجرد ورشة لإصلاح ما هرته سنوات الحرب، بل بدأت تأخذ شكلاً أكثر شمولاً يقوم على إعادة رسم الخريطة الاقتصادية والتنموية للبلاد، وتوزيع فرص الاستثمار والعمل والسكان على أساس جديد يراعي الموارد والموقع الجغرافي والحاجات التنموية.

وفي هذا السياق، يبرز شمال شرق سوريا، ولاسيما محافظات دير الزور والرقة والحسكة، كواحد من أهم الساحات المرشحة للتحول إلى واجهة اقتصادية واستثمارية جديدة، في ظل مشاريع وخطوط معلنة تتعلق بالبنية التحتية والنقل، تبرز المنطقة بوصفها مرشحة لنيل أولوية أكبر في خط الإعمار والاستثمار.

دير الزور.. بداية عملية لإعادة بناء الشرق

يمكن أن يُنظر إلى افتتاح مطار دير الزور، بحضور وفد حكومي كبير، بوصفه خطوة تتجاوز البعد الخدمي أو اللوجستي، لما قد يحمله من دلالات اقتصادية وجغرافية تتصل بإعادة ربط المحافظة بشبكة الحركة الداخلية.

فالمدينة التي عانت طويلاً من آثار الحرب والدمار، بدأت تدخل مرحلة مختلفة تقوم على إعادة

تأهيل البنية التحتية وفتح المجال أمام النشاط القتصادي والستثماري، بالتوازي مع الحديث عن خطة تنموية خاصة بالمحافظة، تستهدف معالجة احتياجاتها ورجحها بصورة أكبر بقية الجغرافيا السورية.

ومن المشاريع التي تعكس هذا التجاه مشروع »نجر الفرات«، الذي انطلق في دير الزور لإزالة النقاض والأبنية الآيلة للسقوط وإعادة تدوير مخلفات البناء وتحويلها إلى مواد أولية يمكن استخدامها في أعمال إعادة العمار.

وتكمن أهمية المشروع في أنه ل يتعامل مع الركام بوصفه مشكلة بيئية وعمرانية فحسب، بل يحوله إلى مورد قتصادي يمكن أن يدخل في إنتاج مواد البناء وتأهيل الطرق وصناعة البلوك والإنترلوك والبردورات وبعض أنواع الخرسانة غير النشائية.

وهنا تظهر فكرة أساسية في نموذج إعادة العمار الجديد: أي استخدام مخلفات الحرب، بعد معالجتها، كمواد أولية تدخل في بعض أعمال إعادة العمار.

تحول مسارات الربط القتصادي نحو الشرق السوري

إعادة تأهيل طريق حلب–دير الزور–الحسكة تمثل بدورها خطوة ذات أهمية استراتيجية؛ فدير الزور ليست مجرد مدينة تاريخية، وإنما تقع على نقطة اتصال جغرافية تسمح بالنظر إلى المنطقة الشرقية باعتبارها امتدادا ً طبيعيا ً للعمر القتصادي السوري.

ومع تطوير الطريق الواصلة من حلب باتجاه دير الزور، ثم تعزيز الروابط مع الرقة والحسكة، يمكن أن تتغير وظيفة الشرق السوري من منطقة هامشية نسبيا ً في حركة الستثمار والنقل إلى حلقة وصل بين العاصمة والموارد والسواق في الشرق والشمال الشرقي.

وهنا يمكن الحديث عن تحول تدريجي في مفهوم العمر القتصادي السوري: بدلا ً من التركيز على المحاور التقليدية التي ترتبط حلب بالمدن الكبرى في الشمال والغرب، تصبح الطرق المتجهة شرقا ً جزءا ً من استراتيجية أوسع لإعادة توزيع الحركة القتصادية والستثمارية.

الرقة.. من مدينة منكوبة إلى عقدة ربط

الرقة أيضا ً تقف أمام مرحلة مختلفة مع الحديث عن خطة تنموية خاصة بالمحافظة، إلى جانب العمل على تعزيز الربط بينها وبين حلب وإعادة تأهيل البنى التحتية.

وإذا ما جرى تنفيذ هذه المشاريع ضمن رؤية متكاملة، فإن الرقة يمكن أن تتحول إلى عقدة اقتصادية ترتبط شمال شرق سوريا بالوسط والشمال، بدلا ً من أن تبقى محافظة ذات طابع محلي محدود النشاط.

فالربط بين الرقة وحلب ل يعني تحسين حركة السكان والبضائع فقط، وإنما يعني فتح الطريق أمام انتقال الستثمارات وسلاسل التوريد والمنتجات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية.

وبذلك يصبح الطريق جزءا ً من التنمية وليس مجرد مشروع نقل.

الحسكة.. الموارد تتحول إلى فرص استثمار

أما الحسكة، فتملك مجموعة من المقومات التي تجعلها حاضرة بقوة في أي تصور طويل المد لإعادة بناء القتصاد السوري.

فالمنطقة تتمتع بموقع جغرافي مهم، وموارد زراعية وطبيعية، ومساحات واسعة قابلة للتطوير، فضلا ً عن قربها من الحدود والسواق القليمية.

ومع الحديث عن مشاريع استثمارية جديدة، ومع الحديث عن مشاريع استثمارية جديدة في المحافظة، تبرز الحاجة إلى توضيح طبيعة هذه المشاريع والجهات المرتبطة بها ضمن إطار زمني معلن، فإن السؤال ل ينبغي أن يكون فقط حول حجم المشروع أو الجهة التي تقف وراءه، وإنما حول كيفية إدماج هذه المشاريع ضمن خطة وطنية متكاملة لتنمية شمال شرق سوريا.

فالستثمار الخارجي ل يقتصر أثره المحتمل على رأس المال، بل قد يمتد في حال توظيف، ونقل التكنولوجيا والخبرات، وتحفيز الشركات المحلية، وتأسيس قطاعات إنتاجية جديدة.

شمال شرق سوريا.. فرصة لإعادة توزيع التنمية

الهمية الكبرى لهذا التحول ل تتعلق بمحافظة واحدة.

دير الزور والرقة والحسكة، إلى جانب تدمر وعناصر أخرى في الشرق، يمكن أن تشكل تدريجيا ً حزاما ً تنمويا ً جديدا ً إذا جرى ربط مشاريع الطرق والمطارات والطاقة والزراعة والصناعة والخدمات اللوجستية ضمن رؤية واحدة.

وهذا يعني أن التنمية السورية المقبلة يمكن ألا تتركز في دمشق وحلب والساحل والمدن الكبرى فقط، وإنما تنتقل تدريجيا ً نحو المناطق التي تمتلك الموارد والمساحات والفرص غير المستثمرة.

وهنا تبرز أهمية التخطيط القليمي.

فسوريا الجديدة تحتاج إلى إعادة توزيع النشاط القتصادي بصورة تقلل الضغط عن المدن الكبرى،

وتخلق مراكز اقتصادية جديدة، وتمنح السكان فرصاً للعيش والعمل بالقرب من مناطقهم الأصلية.

عودة السوريين.. عامل اقتصادي وليس إنسانياً فقط

تكتسب هذه المشاريع أهمية إضافية مع استمرار عودة السوريين من بلدان اللجوء.

فعودة السكان إلى دير الزور والرقة والحسكة، إذا ترافقت مع مشاريع بنية تحتية واستثمارات وفرص عمل، يمكن أن تتحول من تحدٍ خدمي إلى رافعة اقتصادية وإعمارية.

السوري العائد لا يحتاج فقط إلى منزل ومدرسة وطريق، وإنما يحتاج إلى سوق عمل ومشروع اقتصادي وبيئة إنتاجية ومستقبل مستقر.

وهذا يفرض على الخطط الحكومية ألا تنظر إلى العودة بعتبارها ملفاً إنسانياً منفصلاً، بل بعتبارها جزءاً من معادلة إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع.

وعندما يجد الشاب فرصة عمل في مدينته، والمزارع سوقاً لمنتجاته، والمستثمر بنية تحتية مناسبة، والأسرة خدمات أساسية، فإن العودة تتحول من مجرد عودة جغرافية إلى استقرار مكاني وتنموي مستدام.

الشرق السوري.. من منطقة موارد إلى مركز إنتاج

طالما ارتبطت صورة شمال شرق سوريا في الوعي الاقتصادي بالموارد الطبيعية والزراعة والطاقة، لكن التحدي الحقيقي في المرحلة المقبلة هو الانتقال من اقتصاد استخراج الموارد إلى اقتصاد إنتاج متكامل.

وهذا يتطلب إنشاء صناعات مرتبطة بالزراعة، ومراكز تخزين وتبريد، ومناطق صناعية، وخدمات نقل ولوجستيات، ومشاريع طاقة، وتطوير شبكات الري والمياه، وربط الإنتاج بالأسواق المحلية والإقليمية.

عندما لا تكون دير الزور أو الرقة أو الحسكة مجرد مناطق تنتج المواد الخام، وإنما تتحول إلى مناطق تنتج القيمة المضافة.

وهنا تحديداً يمكن أن يظهر الدور الاقتصادي الحقيقي للطرق الجديدة والمطارات والبنية التحتية.

سوريا تعيد رسم بوصلتها الاقتصادية

المؤشرات الحالية لا تعني بالضرورة أن الخريطة الاقتصادية السورية قد تغيرت بالكامل، لكنها تشير إلى اتجاه يستحق المتابعة: محاولة نقل جزء من ثقل التنمية باتجاه الشرق والشمال الشرقي، وربط هذه المناطق بالمراكز الاقتصادية الرئيسية في البلاد.

وإذا تزامن ذلك مع رفع القيود الاقتصادية، وتحسن الاستثمارات، وتحسن البيئة القانونية، وعودة السوريين، ودخول شركات إقليمية ودولية إلى السوق السورية، فإن شمال شرق البلاد قد يكون أمام فرصة تاريخية.

فالمنطقة تمتلك الموقع والموارد والمساحات والقوى البشرية، وما تحتاجه هو البنية التحتية والاستقرار والإدارة الاقتصادية القادرة على تحويل هذه المقومات إلى مشاريع إنتاجية.

ومن هنا، فإن إعادة إعمار سوريا لا ينبغي أن تُقاس فقط بعدد الأبنية التي تُرمم أو الطرق التي تُعبد، بل بقدرة الدولة على إعادة توزيع التنمية، وخلق مراكز اقتصادية جديدة، وربط المدن والمحافظات ضمن شبكة إنتاج ونقل واستثمار واحدة.

وقد يكون شمال شرق سوريا، الذي دفع ثمناً باهظاً خلال سنوات الحرب، أحد أكبر المستفيدين من هذه الرؤية إذا تحولت الخطط المعلنة إلى مشاريع متكاملة على الأرض.

إنها ليست مجرد عملية إعادة بناء للشرق السوري؛ بل فرصة لإعادة تعريف دوره في الاقتصاد الوطني.

منطقة كانت تُقرأ لسنوات من زاوية الحرب والموارد، يمكن أن تُقرأ في سوريا الجديدة من زاوية أخرى تماماً: الإنتاج، الاستثمار، النقل، العودة، وإعادة توزيع التنمية.

وهنا يمكن أن يبدأ فصل جديد عنوانه: من هامش الخريطة الاقتصادية إلى قلبها.

الرابط البديل للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=12537

SCAN TO READ